حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٥٧) ٢٠١٤/٠٩/١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (157) 14/09/2014

حرب الفصائل السورية

حسام ميرو

مع انطلاقة الولايات المتحدة حشد حلفها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" يبدو من الطبيعي أن تتغير خارطة الحرب في الميدان السوري، فالحلف الأميركي الغربي – العربي سيبدأ عمله على ضرب قدرات التنظيم في العراق وسوريا، وهو ما يعني في الوضع الميداني أن الحلف المذكور سيكون له شركاء على الأرض، فأميركا ومن معها يدركون جيداً أن الضربات الجوية على تنظيم مثل "داعش" لا يمكن أن يعطي ثماره من دون قوى موجودة على الأرض، وطالما أن أميركا ودول الغرب ليس لديهم الرغبة في زج قواتهم في أرض المعركة فهذا يعني أن القوات المحلية في العراق وسوريا هي من ستتولى المهمة.

يوم الثلاثاء الماضي قُتل أهم قادة تنظيم أحرار الشام، وذلك أثناء اجتماعهم في قرية رام حمدان في إدلب، وعلى رأسهم قائد الحركة حسان عبود، وهو معتقل سابق لدى النظام السوري، وقد قُتل إلى جانب قادة أحرار الشام ما يقارب 50 عنصراً من أعضاء الحركة، وأثار مقتل قادة "أحرار الشام" الكثير من الأسئلة حول طريقة قتلهم، والجهة التي نفذت العملية ضدهم، ومن بينها : من المستفيد من العملية، وضمن أية استراتيجية، وتوقيت العملية؟.

لاشك، إنها عملية كبيرة، وتتضمن جانباً استخباراتياً رئيسياً، وهي بتأثيراتها ستصب في مصلحة قوى أخرى موجودة على الساحة السورية، وربما تكون العملية من طبيعة استباقية في غير سياق، فقد تكون الجهة المنفذة تخشى أن يكون "أحرار الشام" بديلاً عنها، خاصة أنها من أقوى الفصائل على الساحة السورية، ويمكن التعويل عليها في ملء الفراغ الذي يمكن أن يتركه ضرب تنظيم "داعش"، فمن المعروف أن تواجد "أحرار الشام" في الرقة سبق وجود "داعش" فيها.

إن المثال الذي يشكله اغتيال قادة "أحرار الشام" هو مثال توضيحي عن طبيعة التحولات الميدانية التي ستحدث في سوريا والعراق بالتزامن مع محاصرة وضرب "داعش"، فعملية القضاء على التنظيم ستتم بطرق عدة، منها تجفيف منابع تمويله، ومنع التعامل معه من قبل شركاء في الخارج كانوا يشترون منه النفط، واغتيال قادة ميدانيين للتنظيم، وتوجيه ضربات جوية لعناصر ثابتة أو متحركة.

وعلى الرغم من الاعتراف الأميركي بأن عملية القضاء على "داعش" قد تتطلب على الأقل ثلاث سنوات، وذلك بناءً على تقديرات استخباراتية وسياسية للوضع الميداني والسياسي المحيط بالأزمتين العراقية والسورية، إلا أن تحديد مدى زمني لسير العمليات ضد "داعش" ليس ممكناً من دون بناء تصور عن البدائل الميدانية التي يمكنها أن تسد الفراغ في الساحتين العراقية والسورية، ففي العراق كان واضحاً مدى الاختراق الموجود للجيش العراقي في عملية "الموصل"، حيث انسحب ضباط الجيش العراقي أمام التنظيم، ومن دون مواجهة، وبالتالي فإن إعادة بناء وهيكلة الجيش العراقي لن تكون ممكنة من دون توافق سياسي، ولا يمكن بعد القول إن الحكومة العراقية بقيادة حيدر العبادي ستكون مؤهلة لمثل هذا الدور، فما زالت العقبات كثيرة، كما أن خلط الأوراق من جديد هو سيناريو محتمل، ولا يجب تجاهله.

وفي سوريا، لن تكون الحرب على "داعش" ذات مردودية عالية من دون بناء تحالف قوي على الأرض من القوى الأخرى الموجودة على الساحة، وسنكون في هذه الحالة أمام أكثر من سيناريو، فبعض الفصائل سترغب بأن يكون لها النصيب الأكبر من عملية محاربة "داعش"، وهو ما يتطلب انصياع فصائل وجبهات أخرى تحت جناح الفصيل الذي سيم اعتماده كفصيل رئيسي، وهذا أمر غير ممكن من دون إيجاد تغييرات تدفع الفصائل الموجودة للقبول بأن تكون تحت إمرة أحد الفصائل، وهو ما يعني تالياً حدوث حرب بين هذه الفصائل، واغتيال قادة رئيسيين، وتغيير ولاءات العناصر وبعض القادة، وهو أمر سيتطلب وقتاً وإمكانات، كما من شأنه أن يضعف ثقة الفصائل ببعضها.

وفي السياق نفسه، يتطلب قتال "داعش" ضمان ولاء القبائل السورية، وهي في معظمها قد بايعت "داعش" عن رغبة أو تجنباً للصدام معها، وسيحدث الطلب من العشائر حالة انقسام بينها، فما الذي يضمن لها أن تخرج من حربها ضد "داعش" قوية، فهي ستخسر في معركتها ضد "داعش" الكثير من أبنائها الذين يشكلون قوتها الحقيقية.

إن حرب الفصائل السورية كانت موجودة خلال العامين الماضيين، لكنها تأخذ اليوم منعطفاً جديداً في سياق الحلف الغربي– العربي ضد "داعش"، من دون أن يكون هناك خارطة طريق سياسية لحل الأزمة السورية بالتزامن مع الحرب على "داعش"، وهو ما سيعني فصلاً دامياً جديداً في الأزمة السورية، لكن وفق آليات وتحالفات جديدة، وسيكون للاغتيالات والاغتيالات المضادة نصيباً وافراً في هذه الحرب.

المرأة تحت حكم «داعش»: سلب الحرية يضيف عبئاً جديداً على حياتها اليومية

عصام عطا الله

تتحمل المرأة ضغوط الحياة اليومية في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية بصمت كما تحملت سابقاً وتتحمل العبء الأكبر، فهي الجندي المجهول، إنها أم الشهيد وزوجته وأخته، و أم الأيتام التي تعاني الأمرين في إعالتهم وتربيتهم، وزادت معاناة المرأة مع طول عمر الثورة السورية، فقد زاد عدد الفتيات المحرومات من التعليم، وزادت التعديات والانتهاكات لحقوق المرأة، فالحياة تحكمها الفوضى، وقد عمل تنظيم الدولة الإسلامية على فرض سياسته الفكرية ونظرته الدينية للدين على المرأة كسائر أفراد المجتمع، فطبقت الحدود ومنها حد الرجم، فقام برجم امرأة بالرقة، وفرض "داعش" الحجاب الإسلامي على طريقته، رغم وجود آراء فقهية متعددة ومعتبرة لقضية الحجاب وحدوده، ومنع الاختلاط نهائياً رغم وجود اختلاف بين فقهاء الإسلام لحدود الاختلاط، وغير ذلك من الأمور الشرعية التي اقتصر فيها التنظيم على فهمه، ضارباً عرض الحائط بالآراء الفقهية التي لا تنسجم مع رؤيته.

لكن الموضوعية تقتضي ذكر بعض الحقائق الأخرى، فقد أعطت محاكم التنظيم المرأة حقها في مسائل الميراث، وبقية الأمور المتعلقة بشكاوى الأحوال الشخصية، فتتميز محاكم تنظيم الدولة بسرعة تنفيذ الأحكام، كما يوجد لدى التنظيم كتيبة خاصة بالنساء، وهي كتيبة الخنساء بقيادة "أم ريان"، وهي مهاجرة تونسية مع نساء مهاجرات ومن بنات مناطق التنظيم، حيث تسهل هذه الكتيبة ممارسة عمل التنظيم بملاحقة النساء المخالفات في اللباس الشرعي، وفي السفر من دون محرم، وفي كافة المخالفات التي ترتكبها النساء، ناهيك عن الدورات التثقيفية والتربية والدعوية التي يقيمها التنظيم للنساء، يذكر أن القائمين على هذه الدورات أغلبهن من نساء المجاهدين في التنظيم.

ومن السلبيات التي حدثت في مناطق سيطرة تنظيم الدولة هجرة كثير من الطبيبات، ولا سيما الماهرات، وقرارات التنظيم بالحجاب ومنع الاختلاط والسفر مع محرم، وغير ذلك من الأمور التي دفعت الكثير من النساء للمناطق الخاضعة للتنظيم.

وقد قام تنظيم الدولات بإجراء دورات مكثفة لكل النساء العاملات في سلك التعليم، ومنع المدرسات اللواتي رسبن في الامتحان من التدريس، وفي الإطار التعليمي تضررت الفتيات من قرارات التنظيم فهناك في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم لا يوجد كادر نسائي قادر على تغطية عدد الإناث، ولا سيما في المواد العلمية، فمن العروف أن أغلب المدرسين في المرحلة الثانوية هم من الذكور، في حين أن غالبية المدرسين في المرحلة الأولى من الإناث، وقرار التنظيم لم يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، مما سيترك خللا في المنظومة التعليمية.

ولعلّ الطالبات الجامعيات هن المتضرر الأكبر، فنسب كبيرة منهن حرمن من إكمال تعليمهن بسبب الخطورة الأمنية، وبعد الطريق للجامعة، وزيادة المصاريف والأعباء المادية، وذلك سيشكل كارثة مستقبلية.

تقول أم محمود: أنا مطلقة من زوجي الذي يعمل في الأمن السوري، وقد قام تنظيم الدولة بمصادرة البناء كاملاً، وطردني مع بناتي من شقتي، علماً بأنني أخبرتهم أن الشقة التي أسكن فيها لي أنا، واشتريتها من صداقي وبيع ذهبي، وليس لطليقي أية علاقة بها، لكنهم أصروا على موقفهم، وأخذوا شقتي.

الشيخ عبدالله خريج شريعة وكان خطيب أحد المساجد قال: حاشا لمسلم أن يعترض على حكم الله وسنة نبيه، لكن التنظيم يطبق أحياناً أحكاماً لا علاقة لها بالدين، أو يطبق الدين وفق فهمه ورؤيته، فالزنا فاحشة يقوم بها طرفان، فسمعنا برجم المرأة، ولم نسمع بجلد الزاني أو رجمه!

ناهيك عن مسألة الحجاب فكثير من الفقهاء لا يرون بأساً في كشف وجه المرأة، ولهم في ذلك أدلتهم الشرعية المعتبرة من القرآن الكريم والسنة الشريفة، وغير ذلك من مسائل الاختلاط والتعليم، فالإسلام حرم الخلوة، ووضع ضوابط شرعية للاختلاط، فالنساء كن يصلين مع الرجال في الصفوف الخلفية في المسجد نفسه زمن النبي ، وخصص النبي للنساء درساً خاصاً بهن، وغير ذلك كثير من المسائل الخلافية التي يسلك فيها التنظيم فهمه ورؤيته.

محمد مدرس: تصور أني أعطي الدرس لطالبات وهن في غرفة منفصلة عني عبر أجهزة الصوت والكاميرات، فكأنهن يأخذن درس عبر الإنترنت، بحجة أنه لا يجوز للذكر أن يختلط بالإناث، علماً أننا تعهدنا لهم بارتداء الطالبات الزي الشرعي الذي يريدونه مع غطاء الوجه كاملاً، ولبس القفازين، لكنهم رفضوا ذلك، وأبوا إلا أن أكون بغرفة والطالبات بغرفة.

أبو ليث الجرابلسي أحد عناصر الدولة الإسلامية: هدفنا تطبيق شرع الله، والحفاظ على كرامة نساء المسلمين وعزتهن، وصون عفافهن، فالمرأة الصالحة مصنع الأبطال من علماء ومجاهدين ولنا في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وزوجات الصحابة أمثلة مشرقة، ونحن مع التعليم ونشجعه، ولكن ضمن الضوابط الشرعية المعتبرة، فلا بارك الله في علم لا ينضبط بالقواعد الشرعية.

والناس تستغرب ما نقوم به لأنها بعيدة عن شرع الله، والأيام ستثبت لهم صوابية أعمالنا، وأثرها الطيب على المجتمع الإسلامي، فالمرأة الصالحة ستنجب رجالاً صالحين.

أما عائشة وهي طالبة جامعية تقول: بتنا نخاف من تجاوزات عناصر التنظيم، فنجد كثير منهم يحاولون أن يجدوا فرصة للتحدث معنا، وعندما يجدون بنت عندها تجاوز بقوانينهم الخاصة مثل كاشفة عيونها أو عباءتها ضيقة يلقون عليها محاضرة في الشارع، وهي تترجى بهم خوفاً من أن يراها أحد من أهلها أو يعتقلها.

والعم أبو جاسم من أبناء مناطق التنظيم يشكو الوضع: فرض غطاء الوجه على الصبايا والنساء فهمناها، ويمكن أن نقبلها، لكن أن يشمل ذلك العجائز فذلك ما لم يقل به الدين ولا يقبله العقل، أمي امرأة عجوز تتعثر ولا تبصر طريقها جيداً من دون غطاء الوجه، فكيف بغطاء الوجه؟! الدين يسر، ويجب أن يطبق بحكمة من غير تعسف أو جور.

أما محمد طالب جامعي يذكر قضية بغاية الأهمية يقول: هناك كثير من النساء اللواتي لا معيل لهن ولا سيما في ظل كثرة الأرامل وهذا يعني اضطرار قسم منهن للنزول إلى الأسواق، أو العمل، وقد يتعرضن للسؤال عن سبب سيرهن دون محرم. ويضيف متسائلا: ما الحل ، هل الإسلام يمنع المرأة من العمل وقد كانت المرأة تشارك في الجهاد على زمن النبي محمد؟

أبو زيد صاحب محل تجاري: يا رجل يتركون الأمور العظيمة أحياناً ويلحقون الأمور الصغيرة، كنت أمشي مع زوجتي فجاءني أحد العناصر قائلاً لي: عباءة زوجتك غير شرعية، إنها ضيقة والأفضل أن تكون فضفاضة عريضة، علماً أني لم أر ما زعم صاحبنا، لكني لم أجرؤ على فعل شيء سوى هز رأسي. ينبغي أن تكون هذه الأمور محصورة بأشخاص معينين يمتلكون علماً شرعياً وأسلوباً جيداً بالتعامل مع الناس.

يطبق التنظيم الشرع على قياسه، ولا يسمح للفكر المختلف عنه بمناقشته، وكان للمرأة نصيب وافر من هذه القوانين العبثية، فزاد تضييق التنظيم على المرأة من مآسيها وأحزانها فهي تعيش الفقر، وتجاور الموت، وتقتل بالقذائف والصواريخ، واليوم حريتها تسلب منها رويداً رويداً.

الممكن والمستحيل في سياسة «تجفيف منابع الإرهاب»

حكم عاقل

في ذكرى 11 سبتمبر، ذلك اليوم الذي غير العالم، تعلن الولايات المتحدة أبرز نقاط استراتيجيتها لتفكيك "داعش". أحد أبرز العناوين المطروحة في هذه الاستراتيجية الأميركية وتحالفاتها هو تجفيف منابع التمويل لهذا التنظيم. فإلى أي حد يمكن المضي قدما في استراتيجية تجفيف "منابع الإرهاب" لاسيما مع قدرة التنظيم في الأشهر الأخيرة على الاعتماد أكثر على التمويل الذاتي.

في أحدث تقاريره حول "تنظيم الدولة الإسلامية" والذي نقلته وكالة أنباء الأناضول، يذكر معهد "كارنيغي للسلام الدولي" أن إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية بلغ نحو 1.5 مليار دولار سنوياً، مما يجعل "داعش" بعد إعلانها الخلافة أكثر التنظيمات ثراء. وتتنوع مصادر هذا الدخل، حيث يسيطر التنظيم على 30 الى 40% من براميل النفط المنتجة يومياً في دير الزور، والتي تصل إلى مائة ألف برميل. كما يستخرج التنظيم 35 الف برميل في العراق. وتتراوح أسعار النفط المنتج داعشيا بين 30 الى 50 دولارا للبرميل، الأمر الذي يمكّن التنظيم بفضل هذه الأسعار المتدنية نسبيا من بيعها عبر وسطاء في عدة دول مجاورة للعراق، لتبلغ عائدات التنظيم من النفطين السوري والعراقي نحو مليار دولار سنويا.

مصادر الدخل الأخرى التي يذكرها التقرير هي تحصيل الضرائب، التي تصل قيمتها الى 8 ملايين دولار شهريا من الموصل وحده. وتقع أغلبية هذه الضرائب على عاتق الشركات والأقليات الدينية، حتى أن "داعش" فرضت ضرائب ترانزيت على الشاحنات المارة في شمال العراق مقابل عبور آمن لها.

ويخلص التقرير إلى أن منع المال من الوصول إلى التنظيم قادر على إضعافه، وذلك ببذل الجهود في مكافحة تهريب النفط وشبكات التجارة غير المشروعة في المنطقة. مما يعني أنه لا يمكن فقط الضغط على الدول الداعمة له أو تجميد حسابات الافراد الممولين له حول العالم.

صحيح أنه في الآونة الاخيرة قد أنزل التنظيم عن كاهله جزءا هاما من الإنفاق العسكري بسيطرته على كميات كبيرة من الأسلحة، وقد غنم من المصرف المركزي وحده في الموصل حوالي 400 مليون دولار، وبات أقل اعتمادا على التمويل الخارجي، متلافياً خطورة نقله وإيصاله، وتنوعت مصادر تمويله الذاتي عبر النفط والكهرباء والآثار والخطف، وبالرغم من أنه لا يوجد نفقات بكلفة عالية على أجهزة "الدولة الداعشية" لاسيما وأنها تحاول أن تبدو اقرب للزهد العمري منها إلى ترف الرشيد، إلا أن تحديات اقتصادية حقيقية باتت تواجه التنظيم، لاسيما بعد أن بات يسيطر على ست ولايات في سوريا والعراق يبلغ تعداد سكانها حوالي 8 ملايين نسمة (خمسة مليون منهم في العراق)، الأمر الذي يطرح قابلية "دولة الخلافة" للاستدامة الاقتصادية، وقدرتها على تقديم الخدمات لهذه الديموغرافيا التي تسيطر عليها، مع استمرار وفائها بالمتطلبات العسكرية ورواتب اتباعها الذين يبلغ عديد قواتها في سوريا حوالي خمسون الفا كما يذكر التقرير السابق.

مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته 142 يمضي خطوة أخرى للأمام. ليرى نبيل العربي أن أهم قرارات هذا الاجتماع هو تجفيف منابع الإرهاب، لكن هذه المرة المنابع الفكرية. ولفت العربي إلى أن البيان الختامي للاجتماع يتضمن التحرك لمحاربة الإرهاب على كل المستويات، وذلك للعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية. وقال إن مسألة التصدي للإرهاب ليست شأناً سياسياً أو أمنياً فقط، ولكن لا بد من بحثه من الجوانب كافة. لكن وطبعا، لا السيد العربي ولا البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب كان قادرا على وضع الآليات التي يمكن من خلالها تجفيف منابع الإرهاب فكرياً. ليبقى ذلك كله في إطار التوصيات العامة.

وربما يعلم المجتمعون أن قضية الإرهاب تحتاج من قبل أنظمة الحكم في بلادهم إلى جرأة كافية للمصارحة مع الذات قد لا تتوافر ما لم يحدث تغيير حقيقي في طبيعة هذه الأنظمة نفسها. فقد مارست الكثير من تلك الأنظمة وعبر عقود الإرهاب ضد مجتمعاتها، فقمعت كل معارضة بمختلف الوسائل، مما دفع الشعوب إلى اللجوء الى اليوتوبيا في بحثها عن مجتمع بديل أكثر عدالة. فانطلقت يوتوبيا اليسار من العدالة الاقتصادية كأساس لأي عدالة أخرى، وذهبت الإسلاموية إلى يوتوبيا إحيائية حاولت التأقلم مع الحداثة السياسية، ما إن اتيح لها هامش مشاركة سياسية ما، أما من هم أكثر يأسا من عدالة الأرض فبحثوا عن العدالة في السماء. ومع تصاعد إرهاب الدولة عبر سياسة العنف، لجأ اليساريون الى العنف الثوري وإن لم يستطيعوا ممارسته دائما، ولجأ الاتجاه الثاني إلى عنف باسم شرعية انتخابية تم الانقلاب عليها، أما الثالث فشق طريقه نحو السماء بإرهاب شياطين الأرض بعد شيطنتها. وفي جميع الأحوال لم تكن القسمة (دار إسلام – دار كفر) وما بينهما من هوة منظر لها فكريا، عقائديا وشرعيا، إلا تجسيدا لواقع انقسامات المجتمع نفسه الى ثنائيات متعارضة كرستها أنظمة الحكم الشمولية لتزداد اطرافها بعدا: غني – فقير، حاكم – رعية، مدينة – ريف ... وعموما مستغلون (بكسر الغين) ومستغلون (بفتحها). بل لم تتردد تلك الانظمة عن الاستقواء بالآخر لقمع شعوبها، قبل أن تستقوي به قوى المعارضة، أو أن تؤيده الشعوب المغلوبة على أمرها.

نعم إن تجفيف منافع الإرهاب ليس قرارا سياسيا أو أمنيا، كما يذهب السيد العربي، بل كان لابد أن يكون خيارا مبكرا حال إرهاب السلطة دونه طيلة عقود، ويبدو اليوم أمرا مستحيلا أيضا في ظل غياب مشاركة سياسية ديمقراطية حقيقية تجعل من تجفيف تلك المنابع الفكرية ورشة عمل وطنية في كل بلد عربي، تسهم فيها مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وفق برنامج بعيد المدى هو نتاج البحث العلمي والأكاديمي.

أما الضمانات الدولية لنجاح برنامج كهذا، فهو أن تكف القوى العظمى عن الإمعان في سياسة المصالح ولغة القوة ودعمها لأنظمة في وجه شعوبها، وأن تعدل عن تعزيز الانقسامات المذهبية والعرقية والعبث بها في دول المنطقة. وأن تدرك خطورة الذهاب في دعواها بضمان أمن إسرائيل وضمان استمرار وجودها إلى حدود جعلت من تلك السياسة نفسها تشكل خطراً على مصالح تلك الدول واستقرارها أيضا.

دون كيشوتية النظام السينمائية

فيكتوريوس بيان شمس

تعتبر السينما كغيرها من الفنون التي تعبّر بما هي نتاج واقع اجتماعي معين، عن وجهة سياسية أو أيديولوجية ما، سواء في الأنظمة الاستبدادية الشمولية، أو نقيضتها الديموقراطية.

في 26/8/2014، أعلن عن بدء تصوير فيلم "مطر حمص" للمخرج السوري المغمور جود سعيد، الذي كانت إدارة مهرجان "كان" قد رفضت مشاركته في العام 2011 لمواقفه المؤيّدة للنظام السوري، يأتي الفيلم المزعوم في سياق محاولات كان قد بدأها المخرج المعروف نجدت أنزور في ثلاثيته "تحت سماء الوطن" الذي صوّر أغلبها في مدينة داريا القريبة من دمشق، بعد أن دمّرتها قوات النظام وهجّرت أهلها. تستهدف هذه المحاولات بالأساس تبييض صورة النظام وتلميعها بعد أن أوصل البلاد إلى مرحلة، أعلن فيها مثقّفون صوماليون عن خوفهم من "سورنة" الصومال، خاصة إذا ما عاد العديد من الصوماليين الذين يقاتلون في صفوف "داعش" بعد انتهاء الأزمة السورية إلى بلادهم!

الضجّة التي تثيرها هذه الأعمال على قلّتها، أكبر بكثير من تأثيرها نفسه، كما حصل مع ثلاثية أنزور الرمضانية، وهي على ما يبدو تأتي كمحاولات نافرة، من خارج أي استراتيجية نظامية واضحة أو مدروسة، لكنها تأتي من باب تأكيد الولاء عبر المغالاة في تزوير الواقع وتحريفه ليس أكثر، خاصة بعد أن فشل إعلام النظام فعلياً في تصدّر المشهد، وإبراز وجهة نظر النظام تجاه ما يجري في سوريا. أسباب هذا الفشل قد تبدأ بالافتقار إلى المهنية، ولا تنتهي عند حدود التزوير والتلفيق، ليتواءم مع موقف النظام من الثورة عليه، إضافة لانعدام القدرة على منافسة مؤسّسات إعلامية عملاقة، مثل قناتي "الجزيرة" أو "العربية" وغيرهما.

ولاختيار المناطق التي شهدت مواجهات دامية بين جيش النظام وأهالي هذه المناطق رمزية أساسية بالنسبة للنظام وحاضنته الاجتماعية التي خسرت الكثير للحفاظ على كرسي تميد الأرض من تحته، لكنها في حقيقتها التي قد لا تصوّرها كاميرات سينما التزوير، تتشابه بمآثر من تواريخ قريبة وقعت في الأراضي المحتلة. فخروج مقاتلي حمص، وعلى رأسهم الرياضي عبد الباسط الساروت بصفقة بعد مفاوضات مع النظام من حمص القديمة في أيار/ 2014، بعد حصار استمر حوالي سنتين، يتشابه إلى حد بعيد مع ما حصل لـ (120) مقاتلاً فلسطينياً الذين حاصرهم الاحتلال الإسرائيلي داخل كنيسة المهد في بيت لحم في أيار/ 2002، ليخرجوا بعدها بصفقة، اشترطت تشتيتهم داخل وخارج فلسطين، شارك في انجازها دول عظمى كالولايات المتحدة وبريطانيا. إلا أن ذلك كان مقروناً بمتابعة مباشرة من شخصية كاريزمية تاريخية كياسر عرفات.

في مشهدين آخرين، يجسّدان مفارقة متداخلة، تصلح لأن تُترجم في عمل سينمائي، أحدهما معاصر، والآخر من التاريخ القريب. ففي المشهد المعاصر تسيطر بعض فصائل "الجيش الحر" بالتزامن مع بدء تصوير "مطر حمص" على آخر المعابر الحدودية مع الأراضي المحتلة في القنيطرة، ليخسر النظام الممانع والداعم للمقاومة تماسه مع الاحتلال، بما يذكّر، إذا ما أخذت اتهاماته "للجيش الحر" وكل من يقف في وجهه بأنّه حامي حمى "اسرائيل" في الحسبان، وإذا ما تخيّل المرء في المشهد المستعار من التاريخ القريب، أن النظام بما بقي من مسلّحيه، سيكافح للوصول إلى الجبهة للاشتباك مع "عدوّه"، فيضطر لخوض معركتين، الأولى مع من استولوا على المعابر، والثانية مع العدو مباشرة. وفي هذا تقليد مأساوي لما فعلت يداه في جنوب لبنان عندما حيّد "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" عن الجبهة، ليحل محلّها قوى طائفية كـ "حركة أمل" و "حزب الله" آنذاك، فأصبح على "الجبهة الوطنية" القيام بعملية أوّلية مع هؤلاء قد تتكبّد فيها خسائر فادحة –وهذا ما كان يحصل عادة– ، قبل الوصول إلى الحدود والاشتباك مع العدو مباشرة.

لا يعني هذا التصوّر بحال من الأحوال أن النظام وأنصاره سيفعلونها، ولو أرادوا، لفعلوها في غضون الأربعين عاماً الماضية. هذا محض خيال سينمائي مشروع، مستوحى من الجرأة على تصوير فيلم على أنقاض مدينة دمّرت بكاملها كحمص أو داريا وشرّد أهلها في أربع جهات الأرض، ولا يُعرف على وجه الدقّة ما إذا كان يستطيع إقناع مؤيّدي النظام قبل الآخرين، والتأثير، أو المساهمة بإضافة شيء ما إلى تكوينهم الثقافي، في مجتمع بني وعيه تحت إشراف النظام نفسه لعقود طويلة.

لكن الثنائيات السينمائية التي تنقل الواقع إلى عوالم أخرى، غنية جدّاً في الواقع السوري بعد الثورة على النظام. من ذلك يستطيع المرء تصوّر ثنائية "داعش" – النظام، والتي تتقاذف جماهير الثورة والنظام فيه، تهمة العمالة لـ "داعش" من جهة، أو صناعتها من جهة ثانية، مع أن وضوح الدور الذي يلعبه "داعش" في إحباط الثورة، وعدم تأثيره، أو تغلغله في مناطق سيطرة النظام بشكل جدّي، وخروج بعض عناصره وعناصر بعض التنظيمات الأصولية الأخرى من معتقلات النظام، أكثر من واضحة.

أو في مشهد ثنائي آخر، يُعدّ مفارقة تاريخية ذات دلالة في بعدها الإقليمي، يصح أن تطرح فيها سينمائياً مسألة تحوّل حزب طائفي صغير نسبياً، كـ "حزب الله"، في بلد تنعدم فيه تدريجياً مقوّمات الدولة، يتحوّل هذا الحزب إلى دولة داخل هذه الدولة. في المقابل، يتحوّل نظام كالنظام السوري الداعم لذاك الحزب، إلى ميليشيات وعصابات وقطاع طرق في دولة كانت تعتبر قوة إقليمية تمتلك كل مقومات الدولة.

وفي آخر تجلّيات المفارقات الدون كيشوتية الصاخبة هذه المرّة، أن تصدح بأعلى الصوت أغانٍ من نوع "المد العلوي تفجّر" للمنشد علي بركات في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات النظام، والميليشيات الطائفية المتحالفة معه في العاصمة دمشق مثلاً، في حين يحتار هذا النظام في تصنيف نفسه، أهو حامي الأقليات من الأكثرية؟ أم نظام قومي عربي علماني؟

بعد كل هذا يجوز التساؤل: ألا يعتبر افتراض أن النظام السوري عدو "لإسرائيل"، تصوّرٌ لفيلم هوليودي مُتقن؟.

الناتـــــو وجد طريقه إلينا

■ ياسر بدوي

لم يكن الرئيس باراك اوباما غبياً عندما أصر على عدم التدخل العسكري في سوريا ، سواءً أكانت الاسباب تتعلق بالفيتو الروسي الإيراني و الخوف من الحماقات الإيرانية في المنطقة ، أو التزام إدارته الوعود الانتخابية، و عدم التورط العسكري بعد الحرب على العراق، وما جرته من إساءة للسمعة الأمريكية و دورها القيادي العالمي ، فضلا عن الخسائر المادية و الإنسانية ، بل انتظر الوقت المناسب و الظروف المواتية لهذا التدخل لخدمة السياسة الاستراتيجية التي رسمها لبلاده، وها هو يحصل على قرار من مجلس الأمن و تحالف دولي ومشروعية قانونية و أخلاقية لهذا التدخل العسكري.

أصبح بين يدي الرئيس الأمريكي باراك أوباما ثلاثة قرارات من مجلس الامن تحت الفصل السابع ، تخول استخدام القوة العسكرية ضد بشار الاسد، و ضد "داعش" ، و ضد من يعيق وصول المساعدات الإنسانية .

القرار 2118 الذي صدر بالإجماع عن مجلس الأمن بشان نزع السلاح الكيماوي نص في البند رقم 16 : يؤيد تأييدا تاما بيان جنيف المؤرخ 30 حزيران 2012 ، الذي يحدد عددا من الخطوات الرئيسية بدءا بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، وتُشكل على أساس التوافق .

وفي المادة 21 يقرر، في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، بما يشمل نقل الأسلحة الكيميائية دون إذن، أو استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتدقيق بعبارة بما يشمل هي جزء من كل ، والكل هو القرار بجميع بنوده، ومنه المادة 16 التي تؤيد تأييدا تاما الخطوات الرئيسية لبيان جنيف واحد المؤرخ 30 حزيران 2012 ، وهنا تشمل التدابير بموجب الفصل السابع جميع بنود القرار 2118 .

قرار مجلس الأمن رقم 2165 الخاص بوصول المساعدات الإنسانية الى سورية .

قرار مجلس الأمن 1270 لفرض عقوبات على "داعش" و"النصرة" يطالب بأن "يضعا حداً لكل أعمال العنف والإرهاب، وأن يلقيا سلاحهما ويحلا نفسيهما فوراً. كما يطلب من كل الدول الأعضاء "اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لتقييد تدفق مقاتلين إرهابيين أجانب" يلتحقون بصفوف "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" ، بالإضافة الى إدانته "أي تعامل تجاري مباشر او غير مباشر" مع هذين التنظيمين أو الجماعات المرتبطة بهما، مؤكداً أن "هذا النوع من التعاملات يمكن اعتباره دعما ماليا" للإرهاب" ، ويخضع بالتالي لعقوبات دولية.

وفق الفصل السابع بمادتيه 41 و 42 و رغم التصريحات الروسية التي قللت من فرص استخدام المادة 42 المتعلقة بالقوة العسكرية ، فقد أسفر اجتماع حلف "الناتو" عن تشكيل تحالف دولي كبير لمحاربة الإرهاب المعنون بداعش.

كانت أولى ثمار القرار 2165 اعتقال السلطات التركية لمجموعة من عناصر "داعش" في ولاية غازي عينتاب من المهاجرين ، وفي هذا الحراك الذي ولده القرار ولدت مبادرة الرئيس السيسي التي تحظى بموافقة مبدئية من دول الإقليم الفاعلين ورعاية دولية، وسرب أن السيسي أخذ موافقة بوتين عليها خلال زيارته الأخيرة لروسيا .

تحضر مقاربة مع مبادرة مصرية قام بها الرئيس الاسبق حسني مبارك لخروج صدام حسين من العراق حملها ابنه جمال الى الرئيس جورج بوش الأب ، وكانت تتلخص بمغادرة صدام العراق و حاشيته وقادة نظامه مع مبلغ من المال ، كان جواب بوش الابن : لو قبلت المبادرة معنى هذا لن يكون هناك حرب ؟ بكل تأكيد زمن أوباما غير زمن بوش لكن شركات الضغط هي نفسها ، وإعادة تشكيل المنطقة ما زالت هي نفسها، بل أصبحت أكثر إلحاحا في الوقت الراهن .

هل يقبل النظام بشار الأسد و قادة نظامه الذين تلطخت أيديهم بدماء السوريين بالمبادرة المصرية و يخرج، وهل مسموح له الخروج أم أنها مبادرة رفع العتب للإتيان على ما تبقى من سوريا؟. في تقديري أن إدارة أوباما جادة في إيجاد الحل ، والحل بالمسارين العسكري و السياسي لصياغة نظام في سوريا يخدم المصلحة الأمريكية ، بعد أن امتلكت القرارات الدولية التي تمكنها من تحريك العتلة العسكرية ، و بعد أن حققت لحليفها الاسرائيلي مطلبه بتدمير السلاح الكيماوي ، وضمنت التسليم التركي بالمشاركة الكاملة في الخطوات التي ترسمها للحل ، و اليوم تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش، تدل على التطابق مع موقف إدارة أوباما "إن خطر ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، لم يكن ليوجد لو أن إرهاب الدولة في سوريا أوقف، وحصل تجديد سياسي في البلد".

و أن تهديد ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية، ظهر في ظروف مماثلة، لتلك التي ظهر فيها تنظيم القاعدة سابقاً.

تركيا الدولة الفاعلة في محاربة "داعش"، و في رسم المستقبل السوري والمنطقة أصبحت مطلقة اليدين ، بعد الفوز الذي حققه أردوغان في الانتخابات الرئاسية، ومحافظة حزبه على الحكومة، أمام أي عمل قد تقوم به تركيا حتى لو كان عسكريا .

وتبقي الاشكالية أمام واشنطن في رسمها الخارطة السياسية للحلفاء المتنافسين مع الدور التركي المحوري وتتزعمهم المملكة العربية السعودية ، و لا بد من ضمها في الحل عبر المبادرة المصرية التي تعيد مصر للعب دور في مثلث التوازنات الإقليمية.

اللعبة السياسة تجيدها واشنطن، وتمتلك أدوات تحقيقها على الخصوم و الحلفاء، و أي تحرك مرتقب للعتلة العسكرية الأمريكية أصبح مضمون النتائج، ومضمون إلا من عامل واحد ، وهو أن يأخذ المنافسون في الداخل الأمريكي المسار على غير ما رسمه اوباما ، مع اقتراب العدادات الأمريكية من المنافسة الحزبية ، و لكل منافس من الحزبين حلفاء فاعلين في المنطقة .

احتدام الصراع حول منصب المرشد الأعلى في إيران

موسى القلاب*

يُحرِّك مرض المرشد الأعلى علي خامئني موجةً من التكهنات والتحليلات حول مدى ونتائج احتدام الصراع الذي يدور حالياً من وراء الكواليس بين مختلف الكتل والشخصيات الإيرانية على من يخلفه في هذا المنصب الحساس، لا سيما وأنه يمثل قمة رأس الهرم السياسي والديني وصاحب القرار الأول في طهران.

من المعلوم أن مجمل السياسات الداخلية والخارجية في إيران تُدار دوماً في الخفاء، ومن تحت الطاولة، بصورة قد تتماشى شكلياً مع الدستور من قبل صاحب الصلاحية في هذا الشأن، وهو مجلس صيانة الدستور الذي يتم تعيين أعضاؤه بمباركة المرشد الأعلى نفسه.

من خلال استقراء الواقع الإيراني الحالي، توجد ثلاثة عوامل أساسية مؤثرة في اختيار المرشد الأعلى المقبل للجمهورية الإيرانية، لا سيما أن هذا المنصب سيبقى قائماً في إيران بعد رحيل المرشد الحالي وهي:

أولاً – دور ونفوذ القوى والشخصيات المؤثرة في هذا الاتجاه بمختلف تياراتها في إيران.

ثانياً – قوة المفهوم السائد لـ «ولاية الفقيه»، والتي تشكل الأساس الأيديولوجي والسياسي لجمهورية إيران الإسلامية حالياً، والذي يعتبر من ثوابت الثورة الإسلامية التي لا يجرؤ أحد على تغييرها أو تعديلها.

ثالثاً – تأثير شبكة العلاقات الشخصية ضمن دائرة ومكتب المرشد الأعلى، بمن فيهم ممثلي المرشد في قيادة الحرس الثوري والوزارات السيادية خصوصاً وزارة الأمن والاستخبارات.

يتحكم تفاعل هذه العوامل الثلاثة مع بعضها بآلية اختيار المرشد الأعلى المقبل، ويُعتبر العامل الأول الخاص بمصالح القوى داخل إيران من أهم هذه العوامل، حيث يؤثر الصراع الدائر حالياً بين التيارين الإصلاحي والمحافظ بعملية رسم السياسات الأولية في إيران، وبذلك تكون المصالح الاقتصادية والاجتماعية الداخلية هي المحك الأهم في عملية اختيار المرشد الجديد.

لدى تحليل وتقييم هذه العوامل يتضح أن النظام الإيراني يستمد منذ قيام الثورة الإسلامية شرعيته الدينية والسياسية من مفهوم «ولاية الفقيه». هذا المفهوم الذي يدعم سلطة المرشد الأعلى، يعدّ من أهم المدارس السياسية تاريخياً في الإسلام الشيعي، والذي يمنح رجال الدين شرعية ووصايةً شبه مطلقة على الشعب، من منظور سلطة دينية مستمدة من الله وسلطة دنيوية نابعة من الشعب وإلى الشعب.

من هذا المنطلق تحرص شبكة المرشد الحالي، المتجذرة والمستفيدة تماماً من السلطة المطلقة بيدها، على عدم وصول أي مرشح من خارج السرب لمنصب المرشد الأعلى في حال لم يكن من اختيارها، وعليه لا بد أن يكون على الأقل متوافقاً مع مصالحها.

وعليه يتبين أن عملية اختيار المرشد القادم كشخصية دينية وسياسية ذات نفوذ ديني ودنيوي مطلق، سوف تمر بمرحلة معقدة من الخلافات العميقة والمخاض العسير. في ذلك الحين لم يعد من الممكن ضمان عدم تدخل قادة الحرس الثوري وغيرهم من رموز وقادة شبكة «خامنئي» في تفاصيل إدارة العملية بحد ذاتها وكذلك شؤون البلاد بقبضة حديدية، وبحجة أنها فترة زمنية انتقالية حساسة وخطيرة، وخاصةً في موضوع شديد الأهمية كاختيار المرشد القادم للثورة الإسلامية.

لذا يُعدّ تيار اليمين المحافظ المتشدد بقيادة المبدأيين القوميين القطب الأقوى في اختيار المرشد القادم، نظراً للميل الواضح «لخامنئي» لهذا التيار، ودعمه بشكل كبير لـ«مجلس الخبراء»، الذي يقوم دستورياً بانتخاب المرشد الأعلى، والذي يسيطر اليمين المحافظ على الغالبية الساحقة من ممثليه.

لا شك أن صعود دور المعتدلين في الآونة الأخيرة، وخاصةً مع قرب تنفيذ الاتفاق النووي ونجاحهم في رفع العقوبات الاقتصادية جزئياً عن إيران، سيلعب دوراً منافساً لكنه ليس مطلقاً في تقرير مسألة اختيار المرشد الأعلى المقبل، وإن كانت معظم القوى المؤثرة بشكل مباشر في هذا الاختيار هم من فئة اليمين المحافظ.

في هذه الحالة، من المرجح أن يخوض المحافظون والمعتدلون مفاوضات وسجالات علنية وسرية، قد تطول في سبيل التوصل إلى شخصية توافقية ترضي جميع القوى الفاعلة في هذه المرحلة الخطيرة.

ثمة عدة سيناريوهات متوقعة، قد يُرجَّح أحدها على حساب الآخر تبعاً لتفاعل العوامل والمعطيات المذكورة أعلاه، خصوصاً ما يتعلق بصدام الكتل والشخصيات المتنفذة في هذا المجال. فإما بقاء المنصب على ما هو عليه الآن، بمعنى وصول شخصية يمينية تماثل «خامنئي» تماماً، وقد يكون شخص من انتقائه هو شخصياً ونسخةً طبق الاصل عنه.

أو وصول أحد مناصري مدرسة «الولاية الديمقراطية»، بحيث يكون زعيماً إصلاحياً أكثر قرباً من المجتمع والمؤسسات الرقابية مما هو عليه الحال الآن. وهذا النموذج قد يكون هو الأكثر قبولاً على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لكن عمليات الإصلاح عادةً محاطة بتهديدات ناتجة عن تعدد الآراء وعدم التوافق على الحد الأدنى من برامج إدارة البلاد.

وفي حال فشل هذين الخيارين فقد يتم تشكيل مجلس تنفيذي، يحل محل المرشد الأعلى، سواءً بشكل مؤقت أو دائم. هذا التصور لم تتضح ملامحه لغايةً الآن، لكنه قد يكون بديلاً عن منصب المرشد، وربما يقوم المجلس باختيار المرشد الجديد بعد استتباب الأوضاع وتبلورها بصورة ما.

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنه رغم الخلاف الذي يتصاعد يومياً بين التيارين المتنافسين في إيران، فإن توازناً نسبياً ما يزال مسيطراً على الرواق السياسي الإيراني. وهو ما يرجح إلى حدٍ كبير وصول شخصية يمينية مشابهة «لخامنئي» إلى منصب المرشد الأعلى، ولو عارضه الإصلاحيون المعتدلون.

كل ذلك يجري اليوم من وراء الستار تحت حالة من الضبابية وعدم الوضوح، في غياب الشفافية والديموقراطية والإعلام الحر المحايد في ايران.

من جهة أخرى رغم كثرة الأسماء التي قد تكون مرشحة للعب هذا الدور على حلبة الصراع، فإن توقع أي شخص بالاسم أمرٌ سابقٌ لأوانه ولا يستطيع أحد تكهنه.

*عميد(م) باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

غزة: تكلفة إعادة الإعمار حوالي 7.8 مليار دولار والإسمنت من إسرائيل

غزة- ناحال عوز (إسرائيل) (رويترز):

تركت حرب الخمسين يوما في واحد من أكثر أماكن العالم اكتظاظا بالسكان أجزاء من قطاع غزة حطاما. وفي وقت يئن فيه اقتصاد القطاع تحت الحصار الإسرائيلي وإجراءات أمنية مصرية على الحدود فإن القطاع يواجه الآن مهمة تكاد تكون مستحيلة، وهي إعادة البناء.

يحتاج قطاع غزة وهو يعيد البناء مساعدات من الخارج بقيمة مليارات الدولارات، فيما يكابد القيود المفروضة من إسرائيل على دخول مواد البناء، وحل الخلافات السياسية المريرة بين الفلسطينيين، وضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية لسكان أضنتهم الحرب.

هناك حقيقة بارزة، وهي أنه قبل الحرب كان يدخل قطاع غزة 30 طناً من الإسمنت في المتوسط كل أسبوع. أما الآن فيحتاج القطاع إلى ما يقدر بعشرة آلاف طن من الإسمنت يوميا خلال الأشهر الستة المقبلة.

في حي الشجاعية القريب من الحدود مع إسرائيل والذي تعرض لقصف عنيف تحولت بيوت ومصانع كثيرة إلى حطام تجاوره أكوام من المخلفات والقمامة في هذا الجو شديد الحرارة.

قال بورج بريند وزير الخارجية النرويجي الذي زار غزة الأسبوع الماضي في محاولة لتقدير حجم الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار «بعض المناطق في غزة تبدو على نحو لا يصدق بما يكفي كما لو أن زلزالا ضربها.»

وقالت السلطة الوطنية الفلسطينية في دراسة الأسبوع الماضي إن إعادة البناء تحتاج 7.8 مليار دولار تمثل مرتين ونصف إجمالي الناتج المحلي لقطاع غزة منها 2.5 مليار دولار لإعادة بناء المنازل و250 مليون دولار لقطاع الطاقة.

ويقول الاقتصادي في غزة ماهر الطباع إن تكاليف إعادة الاعمار أقل من ذلك إذ يقدرها بخمسة مليارات دولار.

وأيا كان المبلغ اللازم لإعادة البناء فإن المانحين الدوليين الذين سيجتمعون في القاهرة يوم 12 أكتوبر/ تشرين الأول وبينهم الاتحاد الأوروبي وتركيا وقطر يعرفون شيئا واحداً: التكلفة عالية.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة «لا أستطيع أن أقول لكم بالضبط ما هو الرقم.»، وأضاف «كل ما أستطيع قوله لكم أن الاحتياجات هائلة وأنني لا أعرف أين سيكون بمقدور أي أحد أن يجد (هذا) المال.»

والمقدر أن 18 ألف بيت بينها بيوت كل منها 14 طابقا وطرقاً ومدارس وجسوراً ومستشفيات تحتاج إلى إعادة البناء، لكن ربما تكون أهم عملية هي إصلاح محطة الكهرباء.

وبالإضافة إلى العمل المضني اللازم لإصلاح أماكن العبادة والمباني القديمة المتضررة فهناك حاجة للمواد الخام –الإسمنت والحديد والخشب وألواح الصلب والزجاج ومعدات البناء. ولسنوات جاء معظم الإسمنت الذي استعمل في غزة من الصانع الوحيد في إسرائيل (نيشر) الذي يهيمن على نحو 85 في المئة من السوق الإسرائيلية.

ورغم أنه يمكن استيراد الإسمنت من غير إسرائيل فإن شراءه منها أسرع وأرخص.

وقال مسؤول حكومي إسرائيلي «إسرائيل مستعدة أن تكون شريكا كاملا في تسهيل إعادة البناء في غزة، لكن نحن نتحدث عن إعادة البناء المدني، ولا نسمح لحماس بأن تعيد بناء آلتها الإرهابية.»

ليبيا: الأمل في الاستفتاء على الدستور لرأب الصدع بين القوى المتصارعة

قالت لجنة صياغة مشروع الدستور الليبي يوم الخميس الماضي إن ليبيا تأمل أن تجري استفتاءً على دستور جديد في ديسمبر/ كانون الأول دون أن يعوقها انحدار البلاد إلى الفوضى والعنف اللذين أجبرا البرلمان المنتخب على الانعقاد على بعد مئات الكيلومترات من العاصمة.

ولكن في تذكير بحالة الفوضى التي تجتاح البلاد هاجم متشددون إسلاميون مقر الدفاع المدني في بنغازي في حين اندلع قتال غربي العاصمة طرابلس.

وتأمل القوى الغربية أن يساعد الدستور على رأب بعض الصدع الذي يقسم البلاد على أساس قبلية بعد أكثر من ثلاثة أعوام على الإطاحة بالزعيم معمر القذافي.

وتقف الحكومة المركزية عاجزة عن السيطرة على مقاتلي المعارضة السابقين الذي ساعدوا في الإطاحة بالقذافي، لكن يقتتلون الآن فيما بينهم للسيطرة على البلد المنتج للنفط.

وسيطرت مجموعة مسلحة من مدينة مصراتة الغربية على العاصمة طرابلس في غرب ليبيا، وشكلت حكومة وبرلماناً لها الشهر الماضي، مما دفع مجلس النواب المنتخب للانتقال لمدينة طبرق الشرقية.

لكن لجنة صياغة مشروع الدستور واصلت العملية في بلدة البيضاء الشرقية، وقال المتحدث باسمها الصديق الدرسي إنها تأمل أن تطرح المسودة للتصويت في ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وقال الدرسي إن اجراء التصويت سيكون تحدياً بالنظر إلى العنف المستمر. لكن ليبيا فاجأت العالم بإجراء انتخابات عامة ناجحة في يونيو/ حزيران الماضي رغم احتدام القتال بين الميليشيات المسلحة في أجزاء من البلاد.

وقاطعت أقلية الأمازيغ والمتشددون الإسلاميون لجنة صياغة الدستور، لكن فيما عدا ذلك شارك كل الليبيين من جميع أنحاء البلاد في التصويت لانتخاب اللجنة في فبراير/ شباط.

وفي مسعى لتقليص الخلافات بين الفصائل المتحاربة توجه مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون إلى طرابلس يوم الخميس الماضي في أول زيارة من مسؤول أجنبي كبير منذ سيطرة مجموعة مصراتة على العاصمة.

وزار ليون في وقت سابق طبرق والبيضاء، وهما المدينتان الرئيسيتان في الشرق اللتان لا تزالان تحت سيطرة الحكومة.

ودفع استمرار القتال وانعدام سلطة القانون معظم الدول الغربية والأمم المتحدة لإغلاق بعثاتها الدبلوماسية في ليبيا.

وقالت الأمم المتحدة في بيان إن ليون اجتمع مع أعضاء في البرلمان وغيرهم من الشخصيات السياسية وذات النفوذ خلال يومين من المحادثات. ولم تكشف الأمم المتحدة عن أسماء هذه الشخصيات.

وقال ليون خلال مؤتمر صحفي بثه تلفزيون النبأ «نسعى لأن يكون لدينا برلمان شرعي يعترف به الجميع». وأثارت تصريحاته غضب الجماعة المسلحة التي ساعدت في تشكيل برلمانها الخاص.

وساعدت مجموعة مصراتة على إعادة تشكيل البرلمان القديم الذي عرف باسم المؤتمر الوطني العام رافضة الاعتراف بالبرلمان المنتخب الجديد.

وقال المتحدث باسم المؤتمر الوطني العام عمر حميدان لتلفزيون النبأ إن ليون لم يتشاور مع البرلمان القديم، وقال «نستغرب ونستنكر تجاهل مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون للمؤتمر الوطني العام بالرغم من أن المؤتمر هو الجهة الشرعية الوحيدة في البلاد».

المجتمع المدني في العالم العربي

د. عبد الله تركماني (*)

يعرّف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

وبالنسبة للعالم العربي، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ بوادر المجتمع المدني وأشكاله الأولى نشأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك الجمعيات التعاونية، وسواها من المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني.

وفي العقدين الأخيرين شغل مفهوم المجتمع المدني حيّزاً واسعاً من الخطاب العربي، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءً أساسياً من بنيته. لكنّ اللافت هو التباس مفهوم المجتمع المدني وتناقضه واختلاطه في الفكر العربي الراهن إلى درجة يضيع معها جوهره ومضمونه والأسس التي يقوم عليها، مع تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوناته وقيمه.

ويرجع أصل هذا الاختلاط والالتباس إلى أنه لم يتم التعامل معه بوصفه مفهوماً حديثاً نشأ وتكوّن مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب، مترافقة مع تحوّل غير مسبوق في السياسة والثقافة والفكر والاجتماع، ما أسس لنشوء مفهوم الفرد والحرية الفردية والعلاقات المدنية المختلفة، بما يشكل اختلافاً جذرياً عن تلك القائمة في مجتمع القبيلة والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بـ «المجتمع الأهلي» الذي تحدده الروابط الدموية القرابية أو المعتقدية الإيمانية.

وفي الواقع، يكاد المجتمع المدني الحديث في المجتمعات العربية يدين في انتشاره النسبي لظاهرة العولمة، من حيث ما تنطوي عليه من تدفق للأفكار عبر الحدود، أو من حيث ما ترتبط به من تطور في تقنية الاتصالات الجديدة. فهي التي قدمت له الإطار النظري والوسائل التي مكنته من الحصول على حد أدنى من حيّز الاستقلال عن النظم القائمة.

وهكذا، تظل إشكالية عدم الاتفاق على مفهوم المجتمع المدني، تمثل عائقاً أمام التوصل إلى مقاربات للوضع الراهن لمنظمات المجتمع المدني.

ولعل من أهم الإشكاليات:

– الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، فإذا كان هدف الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة، فإنّ مؤسسات المجتمع المدني لها آليات وأساليب أخرى، وإن اشتركت أحياناً في بعض الأهداف.

– ضعف الثقافة الديموقراطية، وكذلك النقص الشديد في الوعي الحقوقي.

– معاناة مؤسسات المجتمع المدني العربي من غياب المبادرة، أو ضعفها على المستوى الفكري والعملي، وعدم التوجه إلى دراسة الظواهر الجديدة.

– انشغال مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً منظمات حقوق الإنسان، بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أنّ الأخيرة غالباً ما تهمل أو تُنسى.

– توجه مؤسسات المجتمع المدني إلى الاحتجاجات والنقد والأهداف المطلبية، وإن كانت هذه مسألة مهمة من خلال الرقابة والرصد، إلا أنها لا يمكن أن تساهم في وضع تصورات حول التشريعات الوطنية، سواء بمواءمتها مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتطور القانون الدولي على هذا الصعيد، أو تعديلها أو اقتراح قوانين وتشريعات جديدة بديلة منها.

– هناك بعض المواقف المتناقضة من بعض القضايا الحساسة بحجة الخصوصية والشمولية، وهذه تشمل قضايا مثل المرأة والموقف من المساواة، والأقليات القومية والدينية والفئات المهمشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

– الارتياب من العلاقة مع الآخر، ولعلّ بعض الأطروحات الإقصائية لا تدرك أنّ العالم كله أصبح «قرية عالمية صغيرة»، وأنّ هناك قيماً إنسانية مشتركة لبني البشر بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو لغتهم أو منشئهم الاجتماعي أو جنسهم.

ومما لا شك فيه أنّ تطور المجتمع المدني في العالم العربي، منذ العقد الأخير من القرن الماضي، قد تأثر بظواهر المناخ السياسي الدولي والإقليمي. حيث شهدت تسعينيات القرن العشرين تعديلات في القوانين المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية في العديد من الأقطار العربية، وتركيز الخطاب الرسمي في بعض الدول العربية على ضرورة تعزيز دور هذه المنظمات، وحتمية علاقة الشراكة بين هذه المنظمات والحكومات.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي